فنادق الضفة ... تتدهور

تستأثر الاماكن الدينية والتاريخية الموجودة بكثرة في بلادنا باهتمام عشرات الملايين من الناس في كافة ارجاء المعمورة ومنذ زمن طويل شهدت بلادنا حركة سياحية نشطة كان موجبها الالاف من السياح والحجاج الاجانب يقومون بزيارة القـــدس وبيت لحم والخليل لزيارة معالمها الدينية والاثرية ورام الله واريحا وغيرهما للتمتع بطقسها اللطيف في الصيف والشتاء .

وكان الدخل الناجم عن السياحة يشكل نسبة لا باس بها من الدخل القومي الاجمالي للبلاد ، وانتعشت في السابق المرافق والصناعات المرتبطة بالسياحة وخاصة الفنادق والمطاعم وما شابه . ورغم تركز هذه المرافق في مدينة القدس الا ان عددا اخر من مدن الضفة قد شهد ارتفاعا في النشاطات السياحية وفي عدد الفنادق الموجودة فيها .

الا ان السنوات التي اعقبت الاحتلال كانت مليئة بالتغييرات الكمية والنوعية التي طرأت على الوضع السياحي في بلادنا . فسيل السياح العرب توقف وانفاق السياح الاجانب في فنادق ومطاعم المنطقة قد قل بسبب الاجراءات الاسرائيلية لقد عملت السلطات الاسرائيلية على ان ينام السياح الاجانب في الفنادق الاسرائيلية ولا تحظى الفنادق العربية سواء في القدس او غيرها الا بالفتات .

ولنقدير مدى التدهور الذى اصاب الفنادق العربية في السنوات الماضية نورد بعض الارقام التي تبين ما حل بفنادق الضفة الغربية من تدهور . ويحول عدم توفر الاحصائيات عن وضع الفنادق العربية في القدس العربية دون تناول هذا الجزء المفصل وان كان وضعه ، في الاتجاه العام لا يختلف بشكل حذرى عن فنادق الضفة الغربية .

في عام ١٩٧٠ كان في الضفة الغربية ٢٩ فندقا تقلص عددها عام ١٩٧٨ الى ١٨ فقط ، وقل عدد الغرف من ٣٤٢ الى ٢١٤ في الفترة ذاتها . اما عدد الاسرة فقد هبط ايضا من ٨٦٨ الى ٥١٨ سريرا .

هذا وقد تقلص بشكل كبير عدد الليالي التي امضاها الزوار مضروبا بعدد الاسرة المستعملة في فنادق الضفة الغربية من ٨٤٥٩٠ وحدة عام ١٩٧٠ الى ٥٣٨١١ وحدة عام ١٩٧٨ وتضررت بشكل خاص من هذا الواقع منطقتا نابلس جنين ورام الله البيرة حيث انخفض العدد من ٢٦١٨٤ وحدة عام ١٩٧٠ الى ١٨٥١٣ وحدة عام ١٩٧٨ في الاولى ومن ٤١٦٠١ وحدة الى ١١٠٠١ وحدة في الثانية (الارقام ماخوذة من الكتاب الاحصائي السنوى لاسرائيل رقم ٣٠ صفحة ٧٥٧) .

لقد حبت الطبيعة وكذلك التاريخ بلادنا بميزات كبيرة كان يمكن ان تعود على مواطنينا بالخير الوفير والنفع الكثير ولكن المنافسة الاسرائيلية القوية تجعل من هذه الحقيقة ضربا من الخيال وتدفع للمعنيين الى العمل على وضع حد لهذه المنافسة .

السودان يغرق في الديون الخارجية

صرح بدر الدين سليمان وزير المالية والاقتصاد السوداني باعلى صوته : "لابد ان ينتج السودان اكثر مما يستهلك ، وان ترتفع الصادرات باعلى من نسب الواردات وان يحل الانضباط المالي محل كل التسيب والانحلال" .

ويبدو ان الوزير السوداني لم يسأل نفسه عن الاسباب التي افرزت هذا الوضع المتردى الذى وصل اليه الاقتصاد السوداني وان كان قد سأل نفسه فهو غير معنيّ بمعرفة الاسباب الحقيقية .

ولا بد هنا من الاشارة الى بعض مشاكل الاقتصاد السوداني التي نشرتها مجلة "الاقتصاد العربي" اللندنية في عددها الصادر في آذار الماضي

تفاقم العجز في ميزان المدفوعات

تقدر صادرات السودان جميعها بما في ذلك القطن في السنة المالية الجارية ٨٠/٧٩ ، بـ ٨٥٠ مليون دولار ، اما واردات السودان في نفس السنة فتقدر ببليون واربعمائة وخمسين مليون دولار ، والعجز في الخدمات يقدر بـ ٩٥ مليون دولار مع حصول السودان على بعض التعديلات قدرها ٢٩٠ مليون دولار اى ان العجز في ميزان المدفوعات بالحساب الجارى سيكون في هذا العام ٦٧٥ مليون دولار بزيادة ٦٥ مليون دولار عن العام الماضي . ومن المتوقع ان يبلغ ٦٩٥ مليون دولار في عام ٨١/٨٠ .

زيادة حجم الديون الخارجية

ان جملة القروض العامة (القروض الحكومية او القروض المضمونة من الحكومة) والتي تزيد فترة حلولها عن سنة واحدة كانت تبلغ في نهاية سنة ٧٨ ثلاثة بلايين و ٤٨٨ مليون دولار .

وقد حصلت السودان في الفترة الاخيرة على ما مجموعه ٢٨٤ مليون دولار بصفة اعتمادات جاء اكثرها من السعودية (١٣٢ مليون) وصندوق النقد الدولي (١٠٢ مليون) . ولم يستخدم من هذا المبلغ دولار واحد في مشروعات انمائية اذ استخدمت جميعها وبصورة دائمة لدعم ميزان المدفوعات .

هذا وقد بلغت جملة القروض العامة المستحقة على السودان ٢٦٧٠ مليون دولار ويتوقع المراقبون الاقتصاديون ان تزداد مديونية السودان الخارجية وخاصة في ظل غياب بديل متمثل في سياسة اقتصادية مستقلة تضع هدفها تطوير السودان على طريق النمو الاقتصادى الحقيقي لصالح الجماهير السودانية العريضة .

اخبار اقتصادية

القاهرة ــ اعلنت المصادر الرسمية ان مؤشر غلاء المعيشة في مصر قد ارتفع في السنة الواقعة ما بين آذار ٧٩ وآذار سنة ٨٠ بنسبة ٢٢ بالمئة .

وكان الارتفاع خلال الاشهر الثلاثة الاولى من العام الحالي ١٠ بالمئة .

هذا ويثير الارتفاع الكبير في الاسعار قلق السلطات المصرية وسخط الجماهير المصرية التي اضحت تفهم تماما ان هذا الغلاء هو النتاج المنطقي لسياسة " الانفتاح الاقتصادى " التي يسير عليها نظام السادات .

باريس ــ تم هنا التوصل الى اتفاقية حول التعاون الاقتصادى والصناعي والتكنيكي بين كل من جمهورية المانيا الديمقراطية وفرنسا . وقد وقع هذه الاتفاقية ممثلون عن حكومتي البلدين في ٢٤ نيسان الماضي .

ان توقيع الاتفاقية هذه هو دلالة واضحة على فشل الضغط الذى تمارسه المانيا الغربية على الدول الاخرى من اجل منعها من اقامة العلاقات الاقتصادية والتجارية بجمهورية المانيا الديمقراطية .

بكين ــ لم تبق سوى عقبة واحدة امام انضمام الصين الى صندوق النقد الدولي . وهذه العقبة هي وجود الصين الوطنية " تايوان" عضوا في الصندوق . وتطلب الصين الشعبية ان تطرد الصين الوطنية من العضوية .

وتقول مجلة " نيوزويك " الاميركية في عددها الاخير ان الصين الشعبية تريد الانضمام ايضا الى عضوية البنك الدولي وذلك من اجل الحصول على القروض منه ومن المؤسسات التابعة له وخاصة هيئة الانماء الدولية .

هل تؤدي "سياسة التطبيع" الى تدمير زراعة القطن المصرية ؟

خطر الاستثمار الاسرائيلي في الاقتصاد المصرى بدا يظهر مع مرحلة التطبيع " وبتواطؤ مكشوف من الحكومة المصرية والمستوردين الذين اخذوا ينزلون الى الاسواق المصرية بعض المنتجات الاسرائيلية اغلبها الادوية ، اضافة الى المشروبات والعرطبات .

ولوحظ انه بين وقت وآخر يختفي صنف معين من الادوية ، وينزل بدلا الى بعض الصيدليات صنف مماثل من الادوية الاسرائيلية . وعندما يسأل اصحاب الصيدليات عن سبب منع هذا الدواء ، يكون الجواب انهم هم ايضا فوجئوا بمنع الاسرائيلي وان المسؤولية تقع على وزارة الصحة التي سمحت باستيراد هذا الصنف او تغاضت عن تهريبه .

والمسرة " الاسرائيلية بدات تغزو الاسواق المصرية ، والذى حدث ان السيرة الوطنية تفقد فجاة بعض الفنادق والمقاهي والملاهي . وفي نفس الوقت تنزل المطعمة الاسرائيلية فيتناولها المستهلكون .

ومن المتوقع ان تتكرر عملية اختفاء اصناف متعددة ، من حاجات الاستهلاك اليومي لتمرير الاصناف الاسرائيلية وترويجها في الاسواق المصرية على مراحل .

ويشير المراقبون الاقتصاديون الى ان هناك خطة خطيرة ، بعيدة المدى بدا تنفيذها للقضاء على زراعة القطن المصرية ، وتاخذ هذه الخطة عدة وجوه واساليب ، منها توقف دفع المساعدات المالية والفنية لعدد كبير من المزارعين واصحاب الاراضي الذين يهتمون بزراعة القطن بحيث يعجزون عن استثمار اراضيهم ثم ياتي من يقول لهم ان مواسم القطن تتراجع وتعود بالخسائر الفادحة على الدولة ولا تعطي مردودا يوازى المجهود الذى يبذل فيها . وبعدها يطرح موفدو السلطة على المزارعين فكرة التحول الى زراعة الخضار بحجة انها اقل كلفة وجهدا واكثر ربحا .

ومن المعروف ان انتاج وصناعة القطن المصرى يشكل صناعة وطنية قائمة بذاتها دون اى مساهمة اجنبية لا في الراسمال ولا في التصنيع . وبالتالي فان ضرب موسم القطن يعطل مئات الالوف من العمال، الذين يشتغلون في زراعة وتصنيع هذه المادة المصرية ، التي غزت العالم بمنتجاتها المختلفة والمميزة بجودتها .

ويرى المراقبون ان المحاولات المبذولة لاستبدال زراعة القطن بزراعة الخضروات تهدف ايضا الى حل مشكلة اقتصادية اسرائيلية .

فالمجتمع الاسرائيلي يشكو من ارتفاع هائل في اسعار المواد الغذائية ، خصوصا اسعار الخضار وارتفاع كلفة اليد العاملة . فاذا تحولت حقول مصر التي تروى بمياه النيل الى انتاج الخضار يصبح بامكان اسرائيل ان تستورد حاجاتها باسعار ضئيلة نسبيا .

وفي ضوء اول تقرير عن حجم التبادل الاقتصادى بين مصر واسرائيل يتبين ان الميزان سيكون بمعدل ١٠٠ مليون دولار لاسرائيل مقابل ٣٠ مليون دولار لمصر . فصادرات اسرائيل الى مصر تشمل ادوات النقل والمعدات الالكترونية ، والمنتجات المعدنية ، والمواد الكيماوية ، والاجهزة الكهربائية ، والسلع الصناعية من برادات وغسالات وتلفزيونات . بينما صادرات مصر الى اسرائيل تقتصر على الارز والسكر وخيوط الغزل وبعض المنسوجات والمفروشات .

ومنذ ان دخل السادات في مفاوضات كامب ديفيد ، بدات الدوائر الاسرائيلية والاميركية تضع المشاريع المشتركة بين مصر واسرائيل تحت شعار " انماء صحراء سيناء لتحويلها الى ارض سلام دائم " وعلى هذا الصعيد قدم " بيت الخبرة الامركية " مشروعا لتطوير سيناء بحيث تستوعب ستة ملايين مواطن مصرى في خمس مدن حديثة . وهناك المشروع العسكرى الذى " تبرعت " به اميركا والرامي الى استئجار قواعد عسكرية في سيناء .

وفي الوقت الذى تستمر محاولات ربط الاقتصاد المصرى بعجلة الاقتصاد الاسرائيلي في اطار ما يسمى " بتطبيع العلاقات " ، ويجرى وضع اراضي مصر ومقدراتها تحت تصرف الولايات المتحدة وقواتها العسكرية ، اعترف تقرير وكالة " التنمية الدولية الاميركية " بالنقاط الرئيسة التالية :

١ــ مستوى المعيشة في مصر ينخفض باستمرار ، ورغم " المساعدات" التي تقدم لا يظهر اى تقدم ملموس .

٢ــ معدل النمو السكاني في ارتفاع مستمر .

٤ــ تعتبر مصر اكبر مصدر للعمال العرب .

٥ــ الراسمال الاميركي يطمع لانشاء توظيفات في مصر ولكن هذا الراسمال يخشى امرين :

الاول ضعف جهاز الخدمات ،

والثاني عدم الاطمئنان الى مصير نظام الحكم .

٦ــ الاميركيون يترددون في تقديم القروض الكبيرة لانهم يخشون من العجز عن التسديد كما حصل بالنسبة للقروض السوفياتية في عهد السادات .

سيارات اليابان تنافس سيارات اميركا

طوكيو ــ السيارات اليابانية اصبحت منافسا رئيسيا للسيارات الاميركية ولا تقتصر هذه المنافسة على الاسواق العالمية فحسب بل تتعداها حتى تصل السوق الداخلية الاميركية نفسها .

ويتبين من الاحصائيات الرسمية ان اليابان صدرت عام ١٩٧٩ حوالي مليون و ٦٠٠ الف سيارة او ١٧ بالمئة من مجموع المبيعات في اميركا